



المجلس الجماعي لاكادير يبسط استراتيجيته لحل مشاكل سوق الأحد

أكادير: أسامة الحوامي التيوعم



بعد المجلس الجماعي لأكادير، يعقده بمقره التشاركية في تعامله مع مختلف قضايا الشأن المحلي، وخاصة منها تلك المرتبطة بسوق الأحد عبر التواصل اليومي والمماسي والقيادي مع مختلف التجار والجمعيات بسوق الأحد، وفتح أبواب الجماعة ومكثتها المسير للإحصاءات لخدماتهم وحاجياتهم ومقرحاتهم، مبرزاً أهمية سوق الأحد كمرفق جماعي ومعلمة تساهم في دعم جاذبية المدينة وتعزيز مكانتها كقلب اقتصادي وسياسي، تستدعي تصالفا جهود جميع المعنيين والمتخطين وتحليلهم بأسلوبية من أجل تطوير وتحديث نمطه التديري.

وأوضح المجلس في بلاغ له توصلت بالصراة المغربية، بنسخة منه، تخصيصه مبلغ مالية مهمة تتجاوز 135 مليون درهم ضمن برنامج عمل الجماعة من أجل تأهيل سوق الأحد ومحيطه عبر مشاريع نهم تحديث وتطوير الخدمات الجماعية المقدمة لصالحي التجار، وتطوير الربط بشبكات الماء والكهرباء ونهضة الطرقات المؤدية للسوق، وتنظيم تكي للترابض ومواقف العربات بمحيطه، وتأهيل المناطق الجاورة من أجل تعزيز موقع سوق الأحد كعملة اقتصادية وسياحية مهمة بالمدينة.

وأكد المجلس في البلاغ نفسه، الذي اعتب اجتماع موسع حول وضعية سوق الأحد بمقر ولاية جهة سوس ماسة برئاسة الوالي ريثب العنوي وبحضور رئيس جهة سوس ماسة ورئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات، ومديري ورؤساء مختلف الإدارات المعنية، ورؤساء أكثر من 20 جمعية مهتمة بالمرفق التجاري لسوق الأحد، مسؤولياته التديرية بالمرفق التجاري لسوق الأحد عبر تهيئةته وتأهيله بغلاف مالي يناهز 150 مليون درهم خلال الفترة السابقة، وتحمله سنويا لآباء مالية مهمة، حيث يسجل عجزا ماليا يفوق 2 مليون درهم كل سنة، حيث تجاوزت فائورتا التهرباء والماء خلال سنة 2016 لقط على التوالي 1,6 مليون درهم و160 ألف درهم.

ونبه المجلس إلى هزالة الخالف المالية المؤداة لجماعة أكادير من طرف أكثر من 60% من التجار للأحلال المؤقت للمحلات التجارية بسوق الأحد، حيث تتراوح أغلب المبالغ المالية ما بين 100 و200 درهم شهريا عن الدخل الواحد، مضيفا رفضه لمزايدات بعض الأتلاف بخصوص القرار الجبائي، وحث الجميع على ربط النقاش بخصوصه بالإطار القانوني الملزم للجماعات المحلية بضرورة التحصيل المالي للخدمات الجماعية، وهو الأمر الذي ما فتر المجلس الجماعي لاكادير يؤكد على التزامه بتطبيقه سواء عبر تخليق القرار الجبائي الحين في الدورة الاستثنائية للمجلس خلال شهر نونبر 2016 بعد التأشير عليه أو القرار الجبائي الجاري به العمل.

ونوه للكتب المسير لجماعة أكادير بالجهود المبذولة من طرف مختلف المؤسسات والإدارات والقوى الأمنية للحفاظ على سوق الأحد كعملة

وتأهيل تدبير المرفق التجاري لسوق الأحد، سواء في الشق المرتبط بالحفاظ على الملك العمومي أو الواجبات المالية أو نظافة وشروط الأمان والسلامة بالمرفق التجاري لسوق الأحد، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والتنسيق ما بين السلطة المحلية متمثلة في باشوية سوق الأحد والمصالح الجماعية متمثلة في الشرطة الإدارية لمرافقة واحترام الملك العمومي بالمرفق التجاري لسوق الأحد، وخامسا تعزيز الإجراءات الأمنية بالمرفق التجاري لسوق الأحد عبر زيادة عدد العناصر الأمنية المكلفة بالحفاظ على أمن وإمان المرفق.

كمخطط «روح» الذي تسهر وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيا الحديثة على مواكبة تنزيله وفق توجه استراتيجي يقوم على تعزيز التكامل ما بين مختلف فروع الأنشطة التجارية في أفق سنة 2020، علاوة على انخراط غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالتعاون مع ولاية سوس ماسة ومجلس جهة سوس ماسة والمجلس الجماعي لاكادير ومختلف المصالح المعنية في وضع برامج تكوينية وتايطرية للتجار نهم مختلف المجالات التدييرية والتسويقية والقانونية والمالية والأمنية، وضرورة انخراط التجار بشكل قوي وفعال في تطوير

اقتصادية وسياحية بالمدينة كما ينوّه ويشيد بالصراة والمسؤولية التي طبعت النقاش العام بالاجتماع الأخير حول المرفق التجاري لسوق الأحد ويضمن مخرجاته التي ركزت بشكل أساسي على تعزيز التواصل والمعنين بالمرفق التشاركية ما بين مختلف المتدخلين والمعنين بالمرفق التجاري لسوق الأحد، وتسوية الوضعية العقارية لجزء من المرفق التجاري لسوق الأحد ما بين جماعة أكادير والأماك المخزنية، وكذا استفادة تجار سوق الأحد من مختلف البرامج الوطنية الرامية للتهوض بقطاع التجارة الداخلية وتأهيل مختلف مكوناتها والرفع من أدائها